الفصل الخامس

الوضع الحالي للتعاونيات في مصر والأمل في إصلاحه

قبل أن نتحدث عن الوضع الحالي للحركة التعاونية من حيث التقييم نود أن نوضح حجم الحركة التعاونية المصرية وهيكلها الذي يضم:

- الاتحاد العام للتعاونيات وينظمه قانون ١٩٨٤/٢٨ ويتبع إداريا لرئيس مجلس الوزراء
- ٥ اتحادات نوعية مركزية يوضح أوضاعها الجدول التالي[١٠٥]:

البند/النوع	الاتحاد التعاوني الاستهلاكي	الاتحاد التعاوني الإنتاجي المركزي	الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي	الاتحاد التحاد التعاوني الإسكاني	الاتحاد التعاوني للثروة المائية

[١٠٥] – الاتحاد العام للتعاونيات، إستراتيجية الحركة التعاونية المصرية حتى عام ٢٠٢٠ ودور الحركة في تحديث مصر، ب ت، مستقى من الرسم التوضيحي لهيكل الحركة التعاونية ص ٨، والجدول من إعداد الباحث.

obeikan.com

	المركزي			المركزي	
القانون	١٠٩ /١٩٧٥	١١٠ /١٩٧٥	١٢٢ /١٩٨٠	١٤/ ١٩٨١	١٢٣ /١٩٨٣
الجهة الإدارية	وزارة التجارة والصناعة	وزارة التنمية المحلية	وزارة الزراعة	وزارة الإسكان	وزارة الزراعة
عدد الجمعيات	٤٠٠ + ٢٠ ٥ اتحاد إقليمي	٤٨٢	٧٠٠ ٠	٢٠ ٣٨	٩٣
عدد الأعضاء	٤ مليون	٥٨١ ٨٤	أكثر من ٤ مليون على مساحة ٧,٢ مليون فدان	٢ مليون	٨٩٧ ١٢
حجم الأعمال	١٠ مليار جنيه	١٠ مليار جنيه	٢٥ مليار جنيه	مليو ن وحدة سكنية (٨ مليار جنيه)	أكثر من مليار جنيه

obeikan.com

- إضافة إلى ذلك يتبع الاتحاد عدد من الهيئات النوعية وهي:

– دار التعاون للطبع والنشر وتتبع مجلس الشورى.

– المعاهد العليا التعاونية وتتبع وزارة التعليم العالي.

– الجمعيات العلمية وتتبع وزارة الشئون الاجتماعية.

– الجمعيات التعاونية التعليمية وتتبع وزارة التربية والتعليم.

أزمة الحركة التعاونية في مصر:

"الحقيقة المؤكدة أن القطاع التعاوني في مصر يواجه أزمة حقيقية حادة.. تجعله عاجزا مشلولا مجمدا..غير قادر على خدمة أعضائه من ملايين المواطنين"[١٠٦]، هذه الوضع المتأزم للتعاونيات في مصر الذي عبر أكثر من مصدر عن جانب منه أو من أسبابه ومظاهره:

فالنمط التعاوني الموجه (الذي عاشته مصر خاصة خلال الستينيات وأوائل السبعينيات): وفيه ازدادت ممارسات التدخل الحكومي ودورها في التوجيه والهيمنة على مقدرات الحركة التعاونية فتقلصت فرص العمل التعاوني في حرية اختيار تشريعاته الملائمة وأشكال تمويله الذاتي وتقوية بنياناته القاعدية، وانسحب ذلك على ضعف الحركة التعاونية ممثلة في عدم

[١٠٦] – محمد رشاد، أزمة القطاع التعاوني في مصر ..المشاكل والحلول، طبع دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١١.

obeikan.com

تنظيم تداول المراكز القيادية، وضعف الكفاءة الإدارية لوحدات الحركة وسيادة السياسات التسعيرية والضريبية والجمركية التي لا تتماشى مع مبادئ الحرية الاقتصادية، وغياب الأنشطة الفعالة في مجالات التدريب والإحصاء ونظم المعلومات"[١٠٧].

وهذا النمط التعاوني الموجه بالرغم من تغير السياسات الاقتصادية للدولة من انفتاح، وخصخصة، وإلغاء الدعم وانتهاج سياسات ليبرالية على المستوى الاقتصادي لم تنعكس في شكل تطبيق لجميع القيم الليبرالية في باقي مجالات الحياة وبخاصة المجال السياسي فلم تنعكس في إرساء للديمقراطية ولا لحرية العمل الأهلي، ومن ثم فإن "الحركة التعاونية غير مؤهلة في المرحلة الحالية لتلعب دورها على الوجه الأكمل، ذلك أن الظروف التي كانت التعاونيات تمارس فيها نشاطها فيما سبق خلال فترة التخطيط المركزي تختلف اختلافا جذريا عن الظروف الجديدة: فالتعاونيات –كالنقابات– كانت تعتبر إحدى إدارات الدولة، وكانت الحركة التعاونية تعتمد اعتمادا كليا على "دعم الدولة لها" باعتبار أن التعاونيات (وعلى الأخص التعاونيات الزراعية والاستهلاكية في مصر) كانت مسئولة عن تنفيذ خطة الدولة، وتخضع خضوعا كاملا للإشراف الإداري، وليس أدل على ذلك من وجود هذا الجهاز البيروقراطي الضخم بوزارات الجهات الإدارية المشرفة على الحركة التعاونية في وزارات الزراعة والتجارة والتموين والإسكان والتعليم والإدارة المحلية، بل إن الإتحاد العام للتعاونيات في مصر يتبع إداريا رئيس مجلس الوزراء[١٠٨].

---

[١٠٧] – يحيى علي زهران، في: عبد الغفار شكر (محرر ومشارك)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية، الجزء الأول، ص ١٢٦.

[١٠٨] – أحمد حسن البرعي، م س ذ، ص ٨٤.

وليت الأمر توقف عند حدود البيروقراطية والسيطرة الحكومية على تلك الحركة "الشعبية" لكن الأمر امتد إلى تسرب أمراض "الاستبداد" إلى داخل الحركة وتجلى في عدد من المظاهر نقتطف منها ما يلي:

- مافيا الحركة التعاونية: "نحن في مصر مازلنا في القطاع التعاوني نطحن الهواء..ونحرث في البحر وندور في حلقات مفرغة..ونبدد الجهود في الصراعات الصغيرة..والمصالح الذاتية والجري وراء المنافع الخاصة والمناصب..ونبعد الكفايات..ونفسح المجال واسعا للسماسرة والمستفيدين والمتسلقين والمتاجرين بأهداف التعاون (..) إن التشخيص الحقيقي لأسباب عجز الحركة التعاونية المصرية وجمودها..وحالة السلبية واللامبالاة عند القاعدة العريضة..يؤكد أن هناك مافيا تسيطر كالإخطبوط على الحركة التعاونية..وللأسف هي محدودة العدد. ومعروفة بذيولها وأذنابها وأدواتها. لقد تحولت هذه المافيا المحدودة العدد إلى لوردات وباشوات وبكوات الحركة التعاونية..وأتخمت بالثروة الحرام..من السمسرة والعمولات على حساب مصالح الملايين من الأعضاء. بالصوت العالي والأساليب اللا أخلاقية وسياسة فرق تسد وأساليب البلطجة، وفي غياب الرقابة الشعبية الفعالة..وسيادة ظاهرة السلبية واللامبالاة فالمافيا مستمرة..وسيطرة المافيا المحدودة العدد على القطاع التعاوني لها ظواهر عديدة وصور يعرفها الجميع..أدت إلى وجود نتائج خطيرة أبرزها: أن النظرة (..) إلى القطاع التعاوني أنه قطاع سيء السمعة لسيطرة بعض المنحرفين على مقدراته. فقدان الثقة بين العضوية العريضة وقيادات المنظمات التعاونية. السلبية التي

تفشت بين أعضاء مجالس الإدارة..مما أتاح الفرصة للانتهازية أن تتسع..وللمافيا أن تتوحش وتتشعب. غياب الولاء والانتماء للعقيدة التعاونية..وانصراف الرأي العام عن النظام التعاوني[١٠٩].

- ديمقراطية صورية: في مصر..دور الجمعيات العمومية..وهي البرلمانات الشعبية التعاونية معطل تماما..وصوري..وهناك سلبية من الأعضاء ومقاطعة صامتة في حضور هذه الجمعيات للشعور بصوريتها وعدم جدواها. في مصر مجالس الإدارة..مجالس الوزراء التي تدير الجمعيات والأداة التنفيذية لتنفيذ الخطط والقرارات التي أقرتها الجمعيات العمومية.. لا تمارس دورها الحقيقي وغائبة تماما تاركة كل الاختصاصات للمديرين والأجهزة الوظيفية. النتيجة سيطرة قلة على إدارة البنيان التعاوني من القاعدة إلى القمة..في غياب الرقابة الشعبية..وفي غياب ممارسة ديمقراطية الإدارة التعاونية..مما أدى إلى الطريق المسدود الحالي الذي وصلت إليه الحركة التعاونية المصرية[١١٠].

- أزمة أخلاق: الأزمة الحقيقية التي تعيشها الحركة التعاونية المصرية.. هي أزمة أخلاق..واختفاء روح المحبة بين القيادات التعاونية..الأزمة الحقيقية للحركة التعاونية..هي ظاهرة الصراعات الشخصية الصغيرة..وغياب التنسيق والتكامل..وعدم الأخذ بالمبدأ التعاوني الأصيل..جوهر الفكر التعاوني..الكل في واحد..الفرد للمجموع..والمجموع للفرد..الأزمة الحقيقية للحركة

---

[١٠٩] – محمد رشاد، م س ذ، ص ص ١٦– ١٧.
[١١٠] – نفس المصدر، ص ٢٥.

obeikandl.com

التعاونية..أنها تعيش في جزر منعزلة متباعدة بعيدة عن الوحدة أحد الأصول الأساسية للتعاون..الأزمة الحقيقية للحركة التعاونية بروز الأنانية ..والفردية..وسيادة المصالح الشخصية. رغم النقد الذاتي المرير والمستمر لمسيرة التطبيق التعاوني المصري والسلبيات الموجودة[١١١].

هذه فقط بعض أبرز أعراض المرض الذي أصاب التعاون في أحضان البيروقراطية طوال مما يقرب من ٥٦ عاما صارت فيها الحركة التعاونية أعجاز نخل منقعر..نخر فيها سوس الفساد..وكانت البداية التنازل عن مبدأ..مبدأين من "مبادئ التعاون" بدعوى الضرورة..فانتهى الحال بأن أكلت الأرضة باقي المبادئ، والعجيب أن القوم من الكتاب المحتكرين لسوق الكتابة التعاونية والمتقدين لعيوبها لا يريدون أن يصارحوا أنفسهم بأن الحركة التعاونية.. لم يعد لها من التعاون إلا اسمه، وأنها فقدت روحها الأهلية والشعبية..فصارت جسدا ميتا..وأنى لجسد ميت أن يحيي الأمة المصرية بالتنمية القاعدية والمبثوثة؟

هل من أمل في بعث أو نشور؟

الأمل الوحيد للحركة التعاونية، والهدف الأسمى الذي يجب أن يسعى إليه المجتمع هو في خوض معركة طويلة للتحرر التعاوني تهيئ المناخ لـ "نمط تعاوني حر: تتلاشى فيه ممارسات التدخل الحكومي في الأنشطة التعاونية (تشريع- إدارة – رقابة- ..إلخ) حتى يسهل على التعاونيين توجيه أنشطتهم التعاونية ورسم سياساتهم واختيار قراراتهم، والمؤشر هو "حرية اتخاذ القرار التعاوني" والذي تتعاظم فيه فرصة التعاونيين في اختيار

[١١١] – نفس المصدر، ص ص ٣٣- ٤٣.

تشريعاتهم، وتوجيه أموالهم واستثماراتهم، وإنشاء مؤسساتهم التعليمية والتدريبية والإعلامية، وتوثيق صلاتهم بالحركات التعاونية العالمية والتفاعل معها وتقوية بنياناتهم التعاونية بمختلف المستويات"[١١٢].

لكن الآراء اختلفت في كيفية الوصول إلى هذا الهدف، فورشة العمل المعنونة بـ "التعاونيات كمنظمات تنموية وشعبية (المعوقات والآفاق)" أصدرت عددا من التوصيات رأى المشاركون فيها أنها يمكن أن تؤدي لتحقيق الهدف، وتشمل تلك التوصيات[١١٣]:

- تعزيز الطابع الشعبي للتعاونيات: يتحقق الطابع الشعبي للمنظمات التعاونية بقدر تخلصها من هيمنة الأجهزة الحكومية وبقدر خضوعها للإرادة الحرة منذ لحظة تأسيسها حتى تصفية نشاطها ويتطلب ذلك:
  - إعادة النظر في العلاقة الحالية بين الأجهزة الحكومية والمنظمات التعاونية.
  - ألا يكون تأسيس المنظمات التعاونية بإذن من الجهة الإدارية وألا تتدخل هذه الجهة في عملها بما يعوق إدارتها لشئونها، ولا أن تقرر حلها أو وقف نشاطها عقابا لها، ولا أن تحل نفسها محل المنظمة التعاونية.
  - حرية اتخاذ القرار التعاوني بدون تدخل من أي جهة خارجية.

---

[١١٢] – يحيى علي زهران، م س ذ، ص ١٢٦.

[١١٣] – عبد الغفار شكر (محرر)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، الملحق رقم (١)، تقرير أعمال وتوصيات الورشة، ص ص ٧٥– ٨٧.

- دعم الوحدات التعاونية القاعدية لتكون أساسا قويا للتطور الديمقراطي للبنيان التعاوني.
- دعم الهوية المؤسسية الشعبية للتعاونيات كمنظمات أهلية تعبر عن إدارة أعضائها.
- مشاركة التعاونيين في جهود دعم التطور الديمقراطي للمجتمع المصري.

● تعميق الديمقراطية الداخلية للتعاونيات: وذلك من خلال الإصرار على إعمال آليات الديمقراطية الداخلية التي تكفل قيام علاقات ديمقراطية بين الأعضاء، وتأكيد اختيارية العضوية وحرية الانضمام للتعاونية والانسحاب منها، وحق العضو في الترشيح للمواقع التعاونية القيادية وانتخاب المرشحين والتصويت على القرارات دون انتقاص لهذا الحق من قبل الجهة الإدارية، ومن خلال وضع الأعضاء بأنفسهم للائحة الداخلية، والتأكيد على قاعدة صوت واحد للعضو الواحد، ومن خلال العمل على تسجيل اجتماعات الجمعيات العمومية ومساهمة معظم أعضائها فيها، ووضع ضمانات لتداول المراكز القيادية التعاونية لإنهاء جمود النخبة القيادية وتكوين قيادات جديدة.

● الإطار التشريعي: حيث لم تعد التشريعات التعاونية الحالية ملائمة لقيام المنظمات التعاونية بدور فاعل في التنمية في ظل الظروف الجديدة وهناك إجماع على ضرورة إعادة صياغة هذه التشريعات لإجراء تعديلات جوهرية تكفل تمكين التعاونيات من ممارسة نشاطها بحرية وقيامها بدورها التنموي

بفاعلية مع التأكيد على طبيعتها كمنظمات أهلية وذلك من خلال:

- إصدار تشريع موحد ومرن يقتصر على المبادئ العامة ويترك لكل قطاع تعاوني وضع نظامه الأساسي.
- إصدار تشريع موحد يخصص بابه الأول للمبادئ العامة، ويخصص باب مستقل لكل قطاع تعاوني.
- إجراء تعديلات جوهرية في التشريعات القائمة تتفق مع توجهات دعم الديمقراطية وإزالة العقبات من خلال النص على أن تكون التعاونيات وحدها المختصة بتحديد قواعد عملها الداخلي، وتحديد العلاقة مع الأجهزة الحكومية بحيث تكون علاقات تعاون دون تداخل في الأدوار، مع حرية اتخاذ القرار التعاوني، وأن يكون للتعاونيين الرأي الأول في تحديد التعديلات التي ستدخل على التشريعات.

- التنسيق بين التعاونيات: ضرورة وجود إستراتيجية متكاملة في مجال العمل التعاوني القومي وصولا إلى تكامل الأدوار والوظائف بما يؤدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الفائدة الاجتماعية، ويشمل التنسيق مجالات الإنتاج، والتسويق، والنقل، والتمويل، وتبادل المعلومات، والتثقيف والإعلام.
- التدريب والتثقيف والإعلام التعاوني: أهمية قيام الاتحادات التعاونية المركزية بالاهتمام بنشر الوعي التعاوني في

المجتمع، وتطوير الصحافة التعاونية ووسائل الإعلام الجماهيرية، والسعي لتخصيص مساحة أكبر في برامج الإذاعة والتليفزيون، والتوسع في التدريب التعاوني، والتأكيد على تطوير علاقة المعاهد التعاونية بالحركة التعاونية وتطوير مناهجها الدراسية للتواؤم مع المتغيرات الجديدة.

- التعاون والمجتمع: مطالبة التعاونيين ببذل أقصى جهد لتهيئة المجتمع المصري بما يسمح بنجاح جهود التنمية والتحول إلى ممارسة ديمقراطية حقيقية تسمح بازدهار المنظمات الشعبية غير الحكومية، ويبرز في هذا الصدد مجموعة من الواجبات الأساسية مثل:

  – المساهمة في حل مشاكل اجتماعية مؤثرة في فاعلية التعاون مثل مشكلة الأمية وسيادة القيم الفردية والنفعية.

  – المساهمة في الجهود الرامية لتعزيز التطور الديمقراطي للمجتمع المصري.

  – المساهمة في تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين الذي يعملون في النشاط التعاوني.

  – أن تكون التعاونيات طرفا في النشاط الثقافي والفني والأدبي بما يخدم دعم وتأكيد القيم الإيجابية.

- دعم الدور التنموي للتعاونيات: ويتطلب ذلك حل مجموعة من المشاكل الأساسية:

  – مشكلة التمويل: حيث ازدادت أهمية توفير التمويل الذاتي للنشاط التعاوني من خلال: تطوير

صناديق الاستثمار والتمويل الذاتية وتبادل التنسيق بينها، وتعاون كافة المنظمات التعاونية في إنشاء صندوق للتمويل يتوفر له رأس مال كبير، والسعي فورا في إنشاء بنك التعاون، وتحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى بنك تعاون زراعي.

– ضعف نظم إدارة التعاونيات: هناك ضرورة لتحديثها والاستعانة بكوادر إدارية متخصصة مؤهلة تكون قادرة على إجراء البحوث والدراسات لتقييم فاعلية الأداء وإجراء المسوح التسويقية المحلية والخارجية ودراسة العرض والطلب للمنتجات التعاونية.

– التخلف التكنولوجي: وضرورة إجراء تطوير عاجل في أدوات الإنتاج بالمؤسسات التعاونية وما يتطلبه ذلك من دمج التعاونيات الحرفية والصغيرة في الهيكل الصناعي، والتوسع في التدريب والتلمذة الصناعية، والاستفادة من التوجهات التكنولوجية الجديدة، والدخول في ميادين مستحدثة كالصناعات الزراعية والتغليف والتعبئة ومخاطر الائتمان وغيرها.

– المشاكل مع الأجهزة الحكومية: ضرورة حل المشاكل مع مصلحة الضرائب والجمارك والتأمينات الاجتماعية والرسوم المحلية والرخص.

– غيبة المعلومات: بإنشاء بنك للمعلومات أو قاعدة للبيانات تساهم فيها كافة المنظمات التعاونية في مصر، والاشتراك في قواعد البيانات العالمية.

- ضرورة دراسة المحددات التي تؤثر على فاعلية الدور التنموي للتعاونيات: من محددات فكرية تطرح الحاجة إلى تطوير الفكر التعاوني، ومحددات تنظيمية وإدارية كالعلاقة مع أجهزة الدولة والنتائج المترتبة على سياسة التكيف الهيكلي، وضعف مقومات المجتمع المدني وندرة الكفاءات الإدارية والتنظيمية، والمحددات المرتبطة بالإمكانات المادية المتاحة للتعاونيات، والمحددات المرتبطة بطبيعة المبادئ التعاونية خاصة محدودية العائد على رأس المال وبطء القرار التعاوني.

- مواصلة دراسة الحركة التعاونية: هناك حاجة لمزيد من دراسة واقع الحركة التعاونية المصرية واتجاهات تطورها مستقبلا، خاصة دراسة مشاكل التمويل والتشريع والديمقراطية التعاونية، والطابع المؤسسي الشعبي للتعاونيات، وأوجه التنسيق التعاوني، ودراسة مشكلات الواقع الراهن ومبادرات مواجهة هذه المشكلات، واستطلاع رأي التعاونيين في كيفية تطوير الحركة التعاونية، ودراسة أساليب التنسيق في مجال التسويق والتوزيع.

لكن السؤال يبقى بعد ١٣ عاما من إقامة تلك الورشة وصدور تلك التوصيات، من الذي سيقوم بتنفيذ التوصيات وصولا إلى الهدف المنشود، وهو ليس بالأمر اليسير بل إنه يتطلب نضال طويل الأمد محاط بصعوبات تكافئ طول وإزمان المرض العضال الذي أصاب الحركة التعاونية، صياغة التوصيات ذاتها توحي بفاعلين اثنين:

أولا السلطة: من خلال تغيير تلك النخب ذاتها، ودون ذلك كما هو معلوم خرط القتاد، أو تغيير قناعات النخبة المسيطرة على الأمور في مصر وإقناع "الحدأة أن تسقط بعض الكتاكيت"، ولن يكون ذلك إلا من خلال ممارسة الضغط الشعبي النابع أصلا من وجود وعي بضرورة وأهمية النضال من أجل تحرير التعاونيات وسائر أشكال العمل الأهلي من الأسر الحكومي.

ثانيا: التعاونيون أنفسهم: وحال قياداتهم كما رأينا فلم يغيرون البقرة الحلوب التي يحلبونها كل صباح؟ ربما يكون الأمل الوحيد النضال من القاعدة إلى القمة وهو لا ولن يسلم أيضا من مخاطر وصعوبات، ويتطلب النضال أيضا لخلق بيئة ملائمة تساعد في أن يؤتي النضال القاعدي أكله، ومن ثم فإننا نرى ضرورة وجود فاعل ثالث وهو:

ثالثا: قوى المجتمع الصالحة: وهذا يتطلب:

- بث الوعي بأهمية التعاونيات بأساليب مختلفة وهو وعي غائب تماما على سبيل المثال لدى الشباب المتحمس للعمل الأهلي ومساعدة المجتمع.
- تشكيل قوى ضغط مجتمعية لإحداث ثورة في العمل التعاوني وتجييش القوى المجتمعية لتحريره.
- السعي لإيجاد بدائل مؤسسية تعاونية المبادئ إما من خلال الإطار القانوني التعاوني المتاح مع السعي إلى تغييره أو من خارج الإطار القانوني القائم بالرجوع إلى إطار القانون المدني الذي بدأ به عمر بك لطفي، أو أي إطار آخر يسمح بتطبيق المبادئ التعاونية وهو ما يتطلب دراسة قانونية متعمقة في البدائل المتاحة.

إن إحياء الحركة التعاونية هو جزء من عملية إحياء المجتمع المصري والعربي ككل من خلال بث الروح في تنظيماته الأهلية الطوعية وطوائفه المعبرة عن مصالح فئاته المختلفة، وهو واجب جهادي يتطلب نفسا طويلا وحكمة وصبرا، فليس بالعمل الخيري وحده يحيا المجتمع أو تتحقق التنمية والنهضة المنشودة.

obeikan.com

التعريف بالكاتب

– الدكتور مجدي علي سعيد هو كاتب ومحرر من مواليد السيدة زينب القاهرة عام ١٩٦١.

– حاصل على بكالوريوس الطب والجراحة من جامعة القاهرة عام ١٩٨٦، ودبلوم الدراسات الأفريقية من قسم الأنثروبولوجيا بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٦.

– يعمل رئيس تحرير تنفيذي لموقع نماء أحد مواقع شبكة إسلام أون لاين.نت.

– رئيس مجلس إدارة الرابطة العربية للإعلاميين العلميين منذ عام ٢٠٠٩، وعضو مجلس إدارتها منذ عام ٢٠٠٦.

– نشرت أول مقالة له في مجلة لواء الإسلام عام ١٩٨٧ بعنوان "خواطر مسلم".

– له عشرات المقالات المنشورة على شبكة الإنترنت وفي بعض الصحف والمجلات المصرية.

– له عدة بحوث بعضها منشور والبعض الآخر غير منشور وتتناول في مجملها العمل الأهلي في مصر.

obeikan.com

– نشرت له عدة كتب وهي:

- الانتخابات الطلابية بالجامعات المصرية في العام الجامعي ١٩٨٨ – ١٩٨٩، مشترك، بدون ناشر، عام ١٩٨٩.
- ألبانيا بين الآمال والمخاطر، مركز الإعلام العربي بالقاهرة، ١٩٩٤.
- تجربة بنك الفقراء طبعة أولى عام ١٩٩٩ عن مركز يافا للدراسات والأبحاث بالقاهرة، وطبعة ثانية عام ٢٠٠٧ عن الدار العربية للعلوم في بيروت.
- دليل الإعلامي العلمي العربي، محرر ومشارك، لجنة النشر بالرابطة العربية للإعلاميين العلميين، ٢٠٠٨.
- تأملات قرآنية في الإصلاح والنهضة، المركز الحضاري للدراسات المستقبلية بالقاهرة، ٢٠٠٩.
- يمكن التواصل معه عبر البريد الإلكتروني: magdyas@hotmail.com

obeikan.com